

هجوم برلماني على نظام البكالوريا ☐☐ بلا لائحة تنفيذية وغير معتمد دوليا



الثلاثاء 18 أغسطس 2026 09:00 م

هاجم نواب بمجلس النواب استعدادات وزارة التربية والتعليم لتطبيق البكالوريا المصرية على عشرات الآلاف من الطلاب مع بدء الدراسة في 12 سبتمبر، محذرين من تأخر اللائحة التنفيذية وغموض الاعتراف الدولي وتفاصيل المناهج والمسارات قبل أسابيع من التنفيذ.

ويضع هذا الارتباك جيلاً كاملاً أمام تجربة تعليمية لم تُحسم قواعدها التنفيذية بصورة نهائية أمام الرأي العام، فيما تتحمل الأسر كلفة القلق والاستعداد لمسارات قد يترتب عليها لاحقاً مصير جامعي داخل مصر أو خارجها.

وفي الوقت نفسه، أثارت النائبة سناء السعيد أخطر نقاط الجدل بإعلانها أن شهادة البكالوريا المحلية غير معتمدة دولياً حتى الآن، معتبرة أن ذلك قد يضعف فرص الطلاب الراغبين في المنافسة على مقاعد الجامعات خارج البلاد.

غير أن وزير التربية والتعليم محمد عبد اللطيف أعلن في 17 أغسطس أن شهادة البكالوريا المصرية معتمدة رسمياً، وأن الأطر التربوية لمناهجها راجعتها مؤسسة البكالوريا الدولية، ما يكشف خلافاً يحتاج إلى توضيح دقيق لمفهوم الاعتراف وحدوده.

ومن ناحية أخرى، لا يوضح البيان المنشور من مؤسسة البكالوريا الدولية أن التعاون يمنح الشهادة المصرية تلقائياً اعترافاً شاملاً لدى جامعات العالم، إذ تركز المعلومات المنشورة على التعاون مع الوزارة ودعم التعليم ذي المعايير الدولية.

وبالتالي، تصبح المشكلة أكبر من سجال حول كلمة معتمدة، لأن الطالب يحتاج إلى معرفة الدول والجامعات التي ستقبل الشهادة فعلياً، وقواعد معادلتها، وما إذا كان القبول سيجري مباشرة أم يخضع لشروط إضافية.

كما أن الأزمة التشريعية ظلت حاضرة خلال أغسطس، بعدما أكد نواب وخبراء تربويون أن اللائحة التنفيذية لم تكن قد صدرت، رغم أن العام الدراسي الجديد يفترض أن يبدأ خلال فترة قصيرة تستوجب استقرار جميع قواعد التطبيق.

وفوق ذلك، أشار النائب عاطف مغاوري إلى أن القانون تعرض لتعديلات جوهرية أثناء مناقشته برلمانياً، معتبراً أن حجم التغييرات يجعل إصدار اللائحة أكثر إلحاحاً، لأن التنفيذ العملي لا يستطيع الاعتماد على نصوص عامة دون قواعد تفصيلية.

وفي السياق نفسه، حذر النائب حسين غيته من امتداد الغموض إلى المناهج والحضور والحصص واحتياجات المعلمين والمسار الثالث والكلية المرتبطة بكل مسار، وهي تفاصيل لا تمثل إجراءات إدارية هامشية وإنما قرارات تحدد مستقبل الطالب التعليمي.

اعتماد يحتاج إلى حسم

يرى الدكتور تامر شوقي، أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس، أن وجود لائحة تنفيذية واضحة يمثل ضرورة قبل استكمال التطبيق، مؤكداً أن هناك تفاصيل تتعلق بالمسارات واختيار المواد وفرص الالتحاق بالكلية تحتاج إلى توضيح.

وبحسب شوقي، فإن نقص المعلومات يفتح الباب أمام انتشار الشائعات بين الطلاب والأسر، خصوصاً بشأن علاقة المواد التخصصية بالكلية المتاحة، وهو ما يجعل الإعلان المبكر والدقيق للقواعد جزءاً أساسياً من حماية قرارات الطالب التعليمية.

وعلى هذا الأساس، يصبح الخلاف بشأن الاعتراف الدولي أكثر حساسية، لأن اختيار أسرة لنظام جديد يفترض معرفتها مسبقاً بقيمة الشهادة خارج مصر، بدل اكتشاف شروط المعادلة أو القبول الدولي بعد سنوات من دخول الطالب المسار.

إضافة إلى ذلك، فإن مراجعة الأطر التربوية للمناهج بواسطة مؤسسة دولية لا تعني بالضرورة أن كل جامعة أجنبية ملزمة بقبول الشهادة، لأن الاعتراف بالبرامج والمناهج يختلف إجرائياً عن قواعد قبول الطلاب داخل مؤسسات التعليم العالي.

وفي المقابل، يمثل إعلان الوزير أن الشهادة معتمدة تطوراً يستوجب من الوزارة نشر تفاصيل هذا الاعتماد، والجهات التي يشملها، والمستندات المنظمة له، حتى ينتهي التناقض بين التصريحات الحكومية والمخاوف التي يطرحها نواب وأولياء أمور.

ومن ثم، لا تكفي الطمأنة العامة في ملف يرتبط بمستقبل الطلاب لسنوات، إذ تحتاج الأسر إلى وثيقة واضحة تحدد الوضع الدولي للشهادة، خاصة أن اسم البكالوريا المصرية قد يخلق انطباعاً خاطئاً بأنها معادلة تلقائياً للبكالوريا الدولية.

اللائحة تسبق الفصول

ويؤكد الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم السابق وأستاذ علم النفس التربوي، أن قانون البكالوريا يمنح الوزير صلاحيات متعددة، لكن عدداً كبيراً منها يرتبط بموافقات من المجالس المختصة ولا يخضع للقرار المنفرد.

ووفقاً لحجازي، تشمل هذه المسائل تحديد المسارات والمقررات والمناهج ونظم التقويم والامتحانات وشكل الشهادة، مع ارتباط بعضها بموافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي أو المجلس الأعلى للجامعات أو مجلس الوزراء بحسب الاختصاص.

وبالتوازي، فإن غياب التفاصيل النهائية حتى أسابيع قريبة من الدراسة يضع الإدارات التعليمية أمام مشكلة عملية، لأن توزيع المدرسين والحصص والجدول لا يمكن أن يستقر بينما لا تزال عناصر من النظام وقواعد تشغيله محل أسئلة.

ومن زاوية أخرى، يحتاج المعلم نفسه إلى وقت كاف لقراءة المنهج وفهم فلسفته وأهدافه قبل الوقوف أمام الطلاب، وهو ما شدد عليه تامر شوقي عند مطالبته بإتاحة المناهج كاملة للمعلمين والرأي العام مبكراً.

علوة على ذلك، أعلنت وزارة التربية والتعليم تنفيذ مراحل وورش لتدريب معلمي البكالوريا في المحافظات، وهو تحرك يفترض أن يعالج جانباً من الاستعداد، لكنه لا يلغي التساؤلات عن مدى وصول التدريب إلى جميع المعلمين قبل الدراسة.

وعلى الجانب المقابل، يرى منتقدو النظام أن التدريب المتأخر أو المختصر لا يكفي لتغيير فلسفة التدريس والتقييم، خصوصاً في مدارس تعاني أصلاً من عجز في المعلمين وتعتمد في بعض المواقع على نظام العمل بالحصّة لسد الفراغات.

التجربة فوق أكتاف الطلاب

ويرى الدكتور كمال مغيث، الخبير بالمركز القومي للبحوث التربوية، أن تطبيق البكالوريا يواجه صعوبات بسبب المشكلات القائمة أصلاً داخل المدارس، وعلى رأسها نقص المعلمين، محدثاً سابقاً من انعكاس تلك البيئة على جودة النظام وعدالته.

وبحسب مغيث، فإن أي نظام جديد لا يعمل في فراغ، وإنما داخل مدارس لها كثافات وعجز في هيئات التدريس وإمكانات متفاوتة، وهو ما يجعل جودة التطبيق الفعلي أهم من جاذبية التصميم النظري للنظام على الورق.

وعند هذه النقطة، يصبح اعتراض النواب على استخدام معلمي الحصّة جزءاً من الأزمة الأوسع، لأن النظام الجديد يحتاج معلمين مستقرين ومدرسين يستطيعون متابعة الطالب، لا حلولاً مؤقتة تستخدم فقط لسد خانة فارغة في جدول الحصص.

إلى جانب ذلك، فإن تعدد المسارات يفرض تنوعاً أكبر في التخصصات المطلوبة داخل المدارس، ما يعني أن نجاح البكالوريا يرتبط بقدره الوزارة على توفير معلمي المواد المختلفة في المحافظات، وليس فقط داخل المدارس ذات الإمكانيات الأعلى.

وفي الأثناء، تظل العلاقة بين كل مسار والكيلات المتاحة إحدى أكثر النقاط حساسية بالنسبة للطلاب، لأن الاختيار في المرحلة الثانوية لا يمكن أن يكون قراراً واعياً إذا لم يعرف الطالب بصورة قاطعة الأبواب الجامعية التي يفتحها أو يغلقها.

وبصورة أوسع، فإن استمرار الإعلان عن تفاصيل النظام بالتتابع يضع الأسرة في حالة انتظار دائم، بينما يفترض في إصلاح بهذا الحجم أن تسبق قواعده التطبيق بوقت كاف يسمح للطلاب والمعلم والمدرسة باستيعاب التغيير والاستعداد له.

وأخيراً، لا تتمثل المشكلة في مبدأ تطوير الثانوية وحده، وإنما في بدء رحلة تعليمية مصيرية قبل إنهاء كل مناطق الغموض، لأن أخطاء العام الأول لن تبقى داخل أوراق الوزارة وإنما قد يدفع ثمنها طالب اختار مساراً يصعب التراجع عنه.

وفي المحصلة، يواجه نظام البكالوريا اختبار ثقة قبل اختبار الفصول، بين إعلان حكومي عن اعتماد الشهادة وتعاون دولي قائم، وانتقادات برلمانية تشكك في وضوح هذا الاعتراف، ولائحة منتظرة وتفاصيل يحتاجها آلاف الطلاب قبل 12 سبتمبر.

